**ابعاد التحكيم التجاري الالكتروني في ظل وباء كورونا**

**أ.م.د.مصطفى ناطق صالح مطلوب**

**استاذ مساعد في القانون التجاري**

**كلية الحقوق-جامعة الموصل**

**العراق**

 **الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن والاه وبعد**

تقف لجانب سلطة القضاء في الدولة، وسائل اخرى بديلة لفض المنازعات التجارية ومن بينها التحكيم التجاري.

ويعرف التحكيم بأنه: نظام خاص لتسوية المنازعات يتم من خلاله اتفاق المتنازعين على طرح النزاع على شخص معين او عدة أشخاص يطلق عليهم بالمحكمين ذوي الخبرة والدراية والكفاءة في النزاع، لتسويته بعيدا عن القضاء العادي ([[1]](#footnote-1)) .

ولا يختلف تعريف التحكيم التجاري الالكتروني- او كما يسمى بالتحكيم عن بعد او التحكيم عبر الانترنت-من التحكيم التقليدي الا من خلال الوسيلة نظر النزاع وحسمه وإجراءات إصدار الحكم، حيث يتم اعتماد الوسائل الالكترونية عند نظر النزاع، فلا وجود للورق والكتابة التقليدية، ولا حاجة للحضور المادي للأشخاص في هذا التحكيم.

حيث يقوم المحكم واحدا او اكثر بحسم النزاع المرفوع اليه من المتخاصمين من خلال الوسائل الالكترونية، باستخدام الحواسيب وجميع التقنيات الحديثة في الاتصالات وبطريقة الكترونية للوصول الى قرار تحكيم الكتروني وحسم النزاع نهائيا([[2]](#footnote-2)).

وتعد من اهداف التحكيم التجاري الالكتروني[[3]](#footnote-3)(1) هي:

1-تقديم خدمات استشارية وامكانية حسم المنازعات من خلال التحكيم التجاري عن طريق محكمين عبر وسائط الاتصالات الالكترونية.

3-يتميز هذا الاسلوب بعدم التزام الاطراف للانتقال من بلد لأخر من اجل حضور الجلسات وتبادل الوثائق والمستندات، حيث تتم عبر البرامج المتنوعة لذلك المتاحة عبر الانترنت.

5-تسهيل عملية التخزين، المراجعة، ومعاودة استخدام المعلومات المخزنة[[4]](#footnote-4)(1).

6-سرعة الفصل بالنزاع والسرية الكبيرة في كل مراحله.

9-سهولة الحصول على الحكم التحكيمي بشكل الكتروني من خلال مواقع مصممة لهذا الغرض.

وبدات اهم مرحلة في تبني هذه الوسائل عام 1995 وهي مرحلة تطور الانترنت وبدء التفكير في مؤسسات لحل النزاعات عن بعد، ومنذ عام 1998 بدأ استخدام الوسائل البديلة لحل المنازعات ومنها التحكيم عبر الانترنت كوسيلة لحل الخلافات التجارية.

 وكانت ابرز الشركات هي شركة cyber settle الامريكية سنة 1996 عارضة مشروعها على موقع خاص([[5]](#footnote-5)) وما يتضمنه من إجراءات رفع النزاع وكيفية فضه.

واعتمد كذلك نظام القاضي الافتراضي بأمريكا في آذار 1996 من قبل أساتذة مركز القانون وامن المعلومات ودعم هذا النظام جمعية المحكمين الأمريكية ومعهد قانون الفضاء، حيث يعتمد النظام على فكرة تجميع الخبراء القانونيين ويقوم هذا النظام بالتحاور مع الأشخاص الراغبين في الخضوع لهذا النظام والفصل في النزاع خلال 72 ساعة وبالتالي يؤدي حلول سريعة عن طريق وسيط معتمد من المركز له خبره في قوانين التجارة الإلكترونية وعقودها.

مما سبق، نجد ان التحكيم التجاري الالكتروني سوف يؤدي وظيفه كبيره ويوفر للمتنازعين العديد من الامكانيات لعرض حسم النزاع امام محكم الكتروني مفرد او في الخضوع لمركز تحكيم معين في ظل تفشي وباء كورونا و تحقيق مقاصد الحفاظ على حياه الانسان من المرض؛ بسبب ما قد يسببه تواجدهم في المحاكم العادية والتجمع والتلامس الى انتشار الوباء، وان اعتماد اسلوب التحكيم التجاري الالكتروني في الوقت الحالي لدى المراكز التحكيمية الدولية ([[6]](#footnote-6)) سيؤدي الى استمرار العمل في مراكز التحكيم المتنوعة الدولية وتحقيق العدالة عند حسم النزاع وتوفير المردود المادي لهذه المراكز من جراء ذلك، ويصبح بالامكان التواصل بين المتنازعين وهيئة التحكيم او المركز بشان متابعة حسم النزاع واجراء الجلسات الالكترونية عبر البرامج الالكترونية المتاحة كصوت وصورة، مما سينتج عن ذلك احترام حقوق الدفاع على قدم المساواة لكل طرف من المتنازعين اسوة بالجلسة التقليدية.

وبالتالي فان اعتماد نظام التحكيم التجاري الالكتروني بين التجار والمستثمرين والشركات المتنوعة سوف يحقق ميزه السرعة والاقتصاد في الجهد والنفقات مع وجود مراكز تحكيميه تتيح عقد الجلسات عن بعد بكل سريه والسرعة في استخدام التقنيات والبرامج المتاحة حاليا ([[7]](#footnote-7)) وبالامكان ايضا تسجيل هذه الجلسات المباشرة للعودة اليها عند حصول اي استفسار او اي نزاع حول فض المنازعة في ما مضى.

 ولذلك اذا كان التحكيم التجاري التقليدي حقق انجازات وتطورات عالميه كبرى، فأن دور التحكيم التجاري الكترونيا ظهر مره اخرى بشكل قوي وكبير في وقت انتشار وباء كورونا محققا الانجازات والقفزات المتنوعة في سبيل عدم ترك المنازعات وتراكمها امام القضاء والوصول الى حكم نهائي يقضي على فتيل الازمه بين الاطراف وبالتالي تحقيق العدالة الأساسية المطلوبة في سرعه حسم المنازعات بين اطرافه .

1. )) د.مصطفى ناطق صالح، المعين في التحكيم التجاري، دار الكتب القانونية، مصر، 2017، ص32و33. [↑](#footnote-ref-1)
2. )) الدكتور عصام عبد الفتاح، التحكيم الالكتروني ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009 ، ص50. [↑](#footnote-ref-2)
3. (1) مصطفى نعوس، التحكيم الالكتروني في منازعات المعاملات الالكترونية، ص1و2، منشور على الموقع: www.alnous.com [↑](#footnote-ref-3)
4. (1) أ.معتصم سويلم نصير، مدى تحقق الشروط المطلوبة في التحكيم التقليدي في ظل التحكيم الالكتروني، بحث مؤتمر الاول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية، اكاديمية الشرطة، دبي،26- 28/4/2003،ص8،منشور على الموقع: www.arablawinfo.com [↑](#footnote-ref-4)
5. )) <http://www.cybersettle.com/#solutions> [↑](#footnote-ref-5)
6. )) مثال: محكمة التحكيم في غرفة التجارة الدولية في باريس، محكمة لندن للتحكيم الدولي، مركز القاهرة الاقليمي ، وغيرها. [↑](#footnote-ref-6)
7. )) على سبيل المثال برنامج zoom وبرنامج google meet واستخدام الايميل الالكتروني في ارسال الوثائق والمطالبات، وكذلك استخدام برامج المحادثة الفورية كما في ماسنجر الفيس بوك او whatsapp وغيرها. [↑](#footnote-ref-7)